

تونس في 8 مارس 2013 الموافق ل 25 ربيع الثاني 1434

المذكرة السياسية للائتلاف الحاكم

من أجل تعاقُد سياسي جديد

إن الأحزاب والكتل النيابية المشاركة في الحكومة الجديدة الممضية أسف هذا العقد السياسي وحرصا منها على أن يكون التحوير الحكومي حثا إيجابيا وانطلاقاً جديدة لتحقيق أهداف ثورة الحرية والكرامة، تؤكد على الأسس والمبادئ والأولويات والالتزامات التالية:

أولاً : الأسس والمبادئ :

- تحقيق أهداف الثورة ومنع أي محاولة للاقتاف عليها وحمايتها وفاءً لدماء الشهداء وكل الذين قدموا تضحيات من أجل انتصار إرادة الشعب. وذلك بالالتزام بمسار العدالة الانتقالية وتعزيزه من أجل القطع مع منظومة الاستبداد والفساد.

- الحرص على بناء شراكة متينة بين كل الأطراف المعنية بهذه الحكومة والعمل على احکام التنسيق مع المجلس الوطني التأسيسي من أجل بناء التوافقات السياسية حول مختلف القضايا الخلافية والتعجيل بإنجاز مهام المرحلة الانتقالية واجراء الانتخابات في أجل اقصاه موافق السنة الجارية في ظروف سياسية واجتماعية وأمنية مناسبة وبمساعدة مراقين محليين وملحوظين دوليين لضمان أعلى درجات الشفافية.

- اعتبار الدولة الجهة الوحيدة المسؤولة عن تطبيق القانون وضمان الأمن والسلم المدني والحمامي الوحديد لكافة الحريات وللأحزاب والجمعيات والمنظمات، وذلك بالتصدي وقطع الطريق على تشكيل ميليشيات مرتبطة بتنظيمات او روابط او جبهات او هيئات او لجان او منظمات او احزاب او غيرها موازية لأجهزة الدولة.

- التزام الجميع برفض العنف وادانته أيا كان مأته وبكل اشكاله والتصدي له بصرامة ودون أي تردد. رفض الاستقطاب والصراع الايديولوجي ونبذ النعرات الجهوية او المحليّة او العروشية وصيانة وحدة مجتمعنا وتجانسه واجتماعه على هويته العربية الاسلامية ونمطه المجتمعي المعتدل والمنفتح.

- ضمان مدنية الدولة وحياد الإدارة والأمن الجمهوري واستقلال القضاء وحياد دور العبادة عن الدعاية السياسية الحزبية.

- الحفاظ على حقوق المرأة ودعم المكاسب المجتمعية والمساواة بين الجنسين.

- حماية سيادة البلاد واستقلال القرار الوطني فيسائر المجالات السياسية والاقتصادية والمالية.
وتفعيل الدبلوماسية التونسية لمزيد خدمة أهداف الثورة وصورة تونس في العالم.

ثانيا : محاور البرنامج وأولويات المرحلة

- التزام كل الأطراف بخريطة طريق تهئ للانتخابات القادمة والتداول السلمي على السلطة وفرض هيبة الدولة وطمأنة الرأي العام الداخلي والخارجي.
- تحقيق الأمن في البلاد وتوفير ظروف الاستقرار المساعد على النمو وعلى إعادة بناء الدولة على أرضية العدل والديمقراطية والمساواة أمام القانون.
- دعم التنمية الجهوية وبذل الجهد لإجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والصحية في مختلف الجهات وخاصة منها تلك التي عانت التهميش والحرمان.
- محاربة الفقر ومواجهة غلاء الأسعار بكل الوسائل خاصة بالتصدي للاحتكار والتهريب ومزيد تفعيل آليات المراقبة.
- تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي وتوفير المناخ والحوافز والآليات القانونية المساعدة على ذلك.
- التسريع في محاسبة المسؤولين عن تجاوزات حقوق الإنسان وجبر الضرر للضحايا ويشمل هذا عائلات الشهداء والجرحى والمتضررين من النظام السابق وتفعيل العفو التشريعية العام.
- مقاومة الفساد الإداري والمالي وتطوير آليات مكافحته وبعد كل المتورطين في ذلك ورموز النظام السابق عن مراكز القرار.

ثالثا : الآليات والإلتزامات المشتركة

- التزام الحكومة برزنامة عملية لتحقيق الأولويات أعلاه من خلال برنامج اهدف يتم التعاقد عليه بين رئيس الحكومة والوزراء.
- إحداث تنسيقية سياسية قارة بين أطراف الائتلاف للتشاور بصفة منتظمة في السياسات و ما يتعلق بعمل الحكومة والمجلس التأسيسي ورئيسة الجمهورية.
- تعزيز هذا التنسيق في مستوى رئاسة الحكومة عبر بعث إطار تشاوري يمثل أطراف الائتلاف يختص بإبداء الرأي في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة قبل اتخاذها.
- ضمان حياد الإدارة عن التجاذبات السياسية واعتماد آلية تشاركية فعلية للتشاور في التسميات بالمناصب العليا المركزية والجهوية ومراجعةها عند الضرورة، بما يضمن الشراكة الفعلية في الحكم وتحديد الادارة والالتزام في التسميات بالكفاءة ونظافة اليد والعمل على تحقيق أهداف الثورة.
- حسن إدارة العلاقة بين المؤسسات الدستورية التنفيذية (رئيسة الجمهورية ورئيسة الحكومة) عبر آليات يتم الاتفاق عليها.
- تجنب التجاذبات الأيديولوجية والحزبية داخل الحكومة والتزام الوزراء بالتضامن الحكومي وواجب التحفظ والحياد الحزبي خلال أدائهم لمهامهم.
- يلتزم أعضاء الحكومة بالتصريح بممتلكاتهم كما يلتزمون بالامتناع عن أي تدخل لفائدة انفسهم أو أقاربهم أو أصدقائهم و أن يتبعدوا عن كل ما يمكن أن يؤدي بشكل موضوعي إلى اتهمتهم بالمسؤولية.

و يلتزم اعضاء الحكومة بالامتناع عن اي اجراء او تمش لـه علاقة بوظيفتهم ويكون الهدف منه خدمة مصالحهم أو مصلح احزابهم بعد انتهاء مهامهم. ويلتزم عضو الحكومة الذي يدير مشاريع او ممتلكات بتكليف من يديرها نيابة عنه و يتمتع عن كل تدخل مباشر في إدارتها.

رابعا : الحوار الوطني واستكمال المرحلة التأسيسية

- التزام رئاسة الحكومة بالعمل على تطوير الحياة السياسية في البلاد من خلال تكثيف وتوسيع الحوارات مع الأحزاب والمنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني في القضايا الوطنية الكبرى.
- دعم تنظيم حوار وطني يحتضنه المجلس الوطني التأسيسي بصفته السلطة الأصلية وبمشاركة الرؤساء الثلاث وكل الأطراف الوطنية الفاعلة والكتل البرلمانية وهيئات المجتمع المدني وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل.
- يهدف الحوار الوطني إلى التوافق حول جملة الملفات الهامة لاستكمال المرحلة الانتقالية:
 - اولا: رزنامة اعمال المجلس الوطني التأسيسي وتحديد موعد الانتخابات.
 - ثانيا: أقضايا الجوهرية الخلافية في صياغة الدستور.
 - ثالثا: الهيئة العليا للانتخابات.
 - رابعا: الهيئة المؤقتة للقضاء العلوي.
 - خامسا: القانون الانتخابي.

الإمضاء

حركة النهضة

حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

حزب التكتل